



سلطة النقد الفلسطينية

تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2018

دائرة الأبحاث والسياسة النقدية
كانون أول 2017

©كانون أول، 2017.

جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:
سلطة النقد الفلسطينية، 2017. تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2018.

جميع المراسلات توجه إلى:

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب. 452، رام الله فلسطين.

هاتف: 2-2415250 (+ 970)

فاكس: 2-2409922 (+ 970)

بريد إلكتروني: info@pma.ps

صفحة إلكترونية: www.pma.ps

المحتويات

1	تمهيد..... (أ)
1	تشخيص حالة الاقتصاد خلال الفترة 2015-2016..... (ب)
1	تقديرات النمو للعام 2017..... (ج)
4	تنبؤات سلطة النقد في العام 2018..... (د)
4	1. تنبؤات النمو.....
6	2. تنبؤات التضخم.....
7	تحليل المخاطر (الصددمات)..... (هـ)
9	ملحق تنبؤات سلطة النقد في العام 2018.....

(أ) تمهيد

تأخذ حركة النشاط الاقتصادي الفلسطيني نمطاً غير إعتيادي، فبينما تكون حركة النشاط الاقتصادي والقوى الدافعة للنمو في الاقتصادات العادية أو التقليدية مرتبطة إلى حد بعيد بالمتغيرات والسياسات الاقتصادية الداخلية، يعمل الاقتصاد الفلسطيني في ظل بيئة تشتمل على العديد من المخاطر والتحديات الخارجية والداخلية التي من شأنها أن تحرف الوضع الاقتصادي عن وضعه الطبيعي وتغير المشهد الاقتصادي بشكل ملحوظ. وتأخذ التحديات الخارجية أشكالاً عدة، منها: الاحتلال الإسرائيلي والقيود المتعددة التي فرضها هذا الاحتلال على الاقتصاد الفلسطيني عبر السنوات (الإغلاقات الداخلية والخارجية)، والقيود على حرية الحركة والتنقل والنفوذ. كما يؤثر التذبذب في تدفق المنح والمساعدات الخارجية بشكل مباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، إذ تشكل هذه المساعدات مصدراً هاماً لإيرادات الحكومة.

وتتمثل التحديات الداخلية في صعوبة تطبيق سياسة نقدية خاصة بالاقتصاد الفلسطيني في ظل غياب عملة محلية، ووجود نظام نقدي متعدد العملات يعتمد على السياسات النقدية المعتمدة من قبل الولايات المتحدة والأردن وإسرائيل. بالإضافة إلى ضعف اليقين وهشاشة الأفق السياسي والاقتصادي، وتدني دور القطاع الخاص كقوة دافعة للنمو. وتعتبر هذه العوامل مسؤولة عن العديد من الهزات والصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الفلسطيني، حيث تسببت في تذبذب واضح في حركة التجارة والاستثمار وفي النشاط الاقتصادي والنمو، خاصة وأن حراك النشاط والأداء في الاقتصاد الفلسطيني يعتمد، كغيره من الاقتصادات، على حرية الحركة والنفوذ للأفراد والبضائع ورأس المال.

أما بالنسبة للآفاق الاقتصادية لعام 2018، فإن الوضع الاقتصادي سوف يكون رهن عدة متغيرات سياسية واقتصادية أهمها: (1) سير عملية المصالحة بين شقي الوطن وما يترتب عليها من ضبط وتنظيم أوضاع المالية للحكومة الفلسطينية في جانب النفقات والإيرادات، (2) وإنتظام تدفق إيرادات المقاصة من قبل الجانب الإسرائيلي والإلتزام بتقديم المنح والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، (3) وتخفيف القيود المفروضة على قطاع التجارة والسماح باستغلال الموارد المحلية في المناطق (ج)، (4) وأخيراً تحسين المناخ لعمل القطاع الخاص وإتاحة المجال أمامه للإستثمار والتوسع في مشاريع البنية التحتية.

(ب) تشخيص حالة الاقتصاد خلال الفترة 2015-2016

أظهر النشاط الاقتصادي الفلسطيني خلال العام 2016 مزيداً من التعافي النسبي، وخصوصاً في الربع الأول والثالث منه، حيث تسارعت فيهما معدلات النمو إلى مستويات قياسية وصلت إلى 6.6%، و5.2% على التوالي. وعلى الصعيد العام

ككل، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 4.7% مقارنة مع 3.4% في عام 2015. إذ ساعدت جملة من الظروف السياسية والاقتصادية في دعم معدلات النمو في عام 2016، والمتمثلة بشكل أساسي في استقرار الأوضاع الاقتصادية وانتظام تدفق الإيرادات المحلية وإيرادات المقاصة وضبط أوضاع المالية العامة، بالإضافة إلى بعض التعافي في النشاط الاقتصادي وتحسن مستويات الطلب الكلي والاستمرار في ترميم القاعدة الإنتاجية بشكل تدريجي في قطاع غزة، التي تم تدميرها إثر الحرب الإسرائيلية صيف عام 2014. وانعكاساً لهذه الأوضاع المواتية للعملية الإنتاجية، تسارع معدل النمو في قطاع غزة بمعدل 7.7% مقارنة مع نسبة نمو بحوالي 6.1% في العام السابق مدعوماً بشكل أساسي بتحسين مستويات النشاط الاستثماري. وفي الضفة الغربية حقق النشاط الاقتصادي تحسناً نسبياً، فبلغ معدل النمو حوالي 3.0% مقارنة مع 2.6% في عام 2015. وقد تحقق هذا النمو بالرغم من التداعيات السلبية للظروف السياسية والأمنية في مناطق الضفة الغربية.

ومن جانب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، يلاحظ تحسن مستويات مكونات الطلب الكلي الحقيقي في عام 2016، لكن بوتيرة أقل تسارعاً من مستوياتها في عام 2015. فمن جهة، تسارع معدل الاستهلاك النهائي بحوالي 2.8% متأثراً بتحسين الاستهلاك الخاص بمعدل 3.6%، وتحسن هامشي في الاستهلاك الحكومي بمعدل 0.1%.

ومن جهة أخرى، بلغت نسبة النمو في إجمالي الاستثمار حوالي 5.7%، بينما ارتفع صافي الصادرات بشكل بسيط (0.02%) عن مستواه في العام السابق، حيث ارتفعت الصادرات من السلع والخدمات بمعدل 5.5% والواردات بمعدل 1.8%.

وفي جانب العرض، حققت الأنشطة الاقتصادية أداءً متفاوتاً نسبياً، حيث تسارع معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية والتعدين بشكل ملحوظ (بنحو 7.0%) مقارنة مع -5.7% في عام 2015، كما ارتفع معدل النمو في قطاع الإنشاءات بنحو 5.9% مقارنة مع 3.7%، وفي الأنشطة المالية وأنشطة التأمين بنحو 12.6% مقارنة مع 5.3%، وفي قطاع الإدارة العامة والدفاع بحوالي 4.7% مقارنة مع 1.7%، وفي قطاع الخدمات بنحو 5.5% مقارنة مع 1.1%. بينما تراجع معدل النمو في قطاع الزراعة بمعدل -11.0% مقارنة مع -7.2%، وفي قطاع التجارة بمعدل -1.9% مقارنة مع 6.8% في عام 2015.

وانعكاساً لهذا التحسن، نما متوسط الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 1.2% في العام 2016، مقارنة مع 0.4% في عام 2015، ليصل إلى 2898 دولار. غير أن هذا المشهد الإيجابي لم ينعكس على سوق العمل الفلسطيني، حيث ارتفع معدل البطالة إلى 26.9% مقارنة مع 25.9% في عام 2015. وعلى الصعيد الجغرافي، ارتفع معدل البطالة في الضفة

الغربية إلى 18.2% مقارنة مع 17.3%. بينما وصل معدل البطالة في قطاع غزة إلى مستويات قياسية فبلغ حوالي 41.7% مقارنة مع 41.1% في عام 2015.

أما على صعيد مستويات الأسعار، فتظهر البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي الإحصائي تراجع معدل التضخم في عام 2016 ليبلغ -0.2% مقارنة مع 1.4% في عام 2015، حيث تراجع المستوى العام للأسعار في الضفة الغربية ليصل -0.1% مقارنة مع 1.3%، وفي قطاع غزة إلى -0.8% مقارنة مع 1.8%. ويأتي هذا التراجع في معدلات التضخم نتيجة لانخفاض تكاليف الواردات وتراجع الأسعار العالمية لبعض السلع الأولية، وخصوصاً أسعار النفط والغذاء، اللذان يشكلان الوزن الأكبر في سلة المستهلك الفلسطيني.

(ج) تقديرات النمو للعام 2017

أستهل العام الحالي بنشاط اقتصادي غير متوقع، حيث أشارت التقديرات في البدء إلى استمرار التعافي في الحراك الاقتصادي، لكن لضبابية المشهد الاقتصادي الفلسطيني، وارتباطه بالمشهد السياسي والمتغيرات على الساحة المحلية والخارجية، ظهرت من جديد بوادر التباطؤ النسبي للنشاط الاقتصادي واضحة خلال العام الحالي. وبناءً على البيانات والمعطيات المتاحة، يبدو أن كفة المخاطر السلبية سوف تهيمن على المشهد الاقتصادي، لتظهر تباطؤاً نسبياً مقارنة مع العام الماضي.

ويتضح من أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي الإحصائي خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بمستوياتها في النصف المناظر من العام السابق أن النشاط الاقتصادي يشهد حالة من التباطؤ على ضوء تراجع أداء مستويات الطلب الكلي وتراجع أداء قطاع الزراعة والتجارة وتباطؤ نشاط قطاع الإنشاءات والصناعات التحويلية في النصف الأول من العام الجاري. إذ حُقق معدل نمو دون المتوقع في النصف الأول بحوالي 0.9% مقارنة مع نسبة نمو بلغت 5.0% في النصف الأول من عام 2016، حيث تراجع معدل الإستهلاك النهائي بمعدل -2.6%، ومعدل التكوين الرأسمالي الثابت بمعدل -2.2%، بينما إنخفض صافي الصادرات بمعدل 6.4% خلال نفس فترة المقارنة. وفيما يتعلق بتقديرات معدلات النمو للنصف الثاني من العام الحالي، فمن المتوقع وفقاً لتقديرات سلطة النقد، أن يحقق الاقتصاد الفلسطيني معدل نمو بنسبة 4.8%. بينما على الصعيد السنوي، يتوقع أن يكون المستوى الإجمالي للنشاط الاقتصادي في العام الحالي أقل من مستواه في العام الماضي. وقد يشير سيناريو الأساس إلى حدوث تباطؤ في معدل نمو الناتج المحلي، يقدر بنسبة 2.9% مقارنة مع 4.7% خلال عام 2016. حيث استندت هذه التقديرات على العديد من المؤشرات القيادية المستخدمة في تقدير الناتج

المحلي الإجمالي، وأهمها مؤشر سلطة النقد لدورة الأعمال (PMABCI)، ومؤشرات قطاع الإنشاءات والقطاع الخارجي، والمؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الإسرائيلي.

(د) تنبؤات سلطة النقد في العام 2018

1. تنبؤات النمو

تضمنت تنبؤات سلطة النقد للأداء الاقتصادي، التنبؤ بأهم التطورات على المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2017 (السيناريو الأساس)¹، مع تحليل لمخاطر الصدمات المختلفة محتملة الحدوث بدرجات متفاوتة (السيناريو المتفائل، والسيناريو المتشائم)، والتي من المتوقع أن يكون لها تداعياتها الإيجابية والسلبية على الأداء الاقتصادي. وقد أخذ بعين الاعتبار حساسية هذه النتائج لأي تغير في البيانات الفعلية المتعلقة بالسنوات السابقة من مصادرها الرسمية، وأهمها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووزارة المالية.

وقد بنيت التنبؤات الأساسية لأداء الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2018، على مجموعة من الافتراضات الأساسية (السيناريو الأساس)، وتداعياتها على الحالة الاقتصادية وهي:

- بقاء الأوضاع السياسية والأمنية على حالها دون تغير يذكر، وخصوصاً فيما يتعلق بالقيود المفروضة على المعابر وحرية الحركة والتنقل والنفوذ، وزيادة عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل بنفس معدل زيادتها في العام السابق تقريباً، مع استمرار بطء عملية إعادة إعمار قطاع غزة على النسق الذي كانت عليه في عام 2017.
- استمرار الحكومة الفلسطينية بإتباع سياسة النقشف المالي وترشيد نفقاتها الجارية، مع بقاء معدلات نمو الإيرادات والنفقات الحكومية دون تغيرات تذكر عن مستوياتها في العام السابق.
- استمرار الانخفاض في وتيرة تدفق الدعم المقدم من قبل الدول المانحة لخزينة الحكومة وبقيمة تصل إلى حوالي 600 مليون دولار أمريكي خلال عام 2018.
- وصول ما يزيد على مليار دولار أمريكي كتحويلات للقطاع الخاص من الخارج خلال عام 2017.

¹ استندت هذه التنبؤات على النماذج الاقتصادية التي تم تطويرها في سلطة النقد، وأهمها نموذج الصيغة المختزلة (Reduced Form Equation) للتنبؤ بالنتائج المحلي الإجمالي على أساس ربع سنوي. وبالتوازي مع هذا النموذج، تم استخدام النموذج الهيكلي للاقتصاد (structural model) للتنبؤ بمؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية (مكونات الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة والأجور). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

- زيادة القروض الممنوحة من قبل المصارف العاملة في فلسطين للقطاع الخاص بنسبة 18% عما كانت عليه في العام 2017.
- ارتفاع معدل تكلفة الاستيراد (معدل التضخم وأسعار الصرف لدى الشركاء التجاريين) بنسبة 1.5%.
- زيادة الوزن الترجيحي لمعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي للشركاء التجاريين الرئيسيين لفلسطين بنسبة 3.0%.

وبالاستناد إلى هذه الافتراضات، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الإجمالي خلال عام 2018 بنسبة 2.2%، مقارنة مع نمو يقدر بنحو 2.9% خلال عام 2017². ومن المتوقع أن ينعكس هذا التباطؤ في النمو على الدخل الفردي الحقيقي (متوسط نصيب الفرد من الناتج



المحلي الإجمالي الحقيقي)، حيث ارتفع بنسبة طفيفة بلغت 0.3%، فقط مقارنة مع نمو بنحو 0.4% في عام 2017 (ليصل إلى 2,943 دولار أمريكي). ويتوقع أن يظل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عام 2018 كما كان عليه الحال في العام السابق مدعوماً بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك الخاص الممول من خلال زيادة

التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي وتراكم المتأخرات، إلى جانب زيادة إجمالي الاستثمار.

ومن المتوقع أيضاً أن تنمو القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 1.9% خلال عام 2018 لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى حوالي 78.4%. في المقابل، يتوقع أن تنمو القيمة المضافة للقطاع العام بنسبة 1.7%، وأن تنخفض في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى 21.6%. كما تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أن الإنفاق الاستهلاكي الكلي سينمو بنسبة 2.5% خلال عام 2018 (2.4% للاستهلاك

² وفقاً لتقديرات سلطة النقد والتي تقارب تقديرات صندوق النقد الدولي والبالغة 3% في تقريره الأخير الصادر في شهر أيلول 2017.

الخاص، و3.0% للاستهلاك العام)، لترتفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الى 118.8% خلال عام 2018 (الأمر الذي سيتسبب في زيادة الواردات). وبالمقابل سيرتفع الإنفاق الاستثماري الكلي بشكل طفيف (0.7%)، ليشكل ما نسبته 20.5% من الناتج المحلي الإجمالي. أما على مستوى القطاع الخارجي الفلسطيني، فتشير التنبؤات إلى أن الصادرات ستراجع بنسبة -0.2%، مقابل نمو الواردات (التي ترتبط زيادتها بشكل أساسي بزيادة الاستهلاك) بنسبة 1.7%. وبالتالي ستعكس هذه التغيرات في كل من الصادرات والواردات بصورة تزايد عجز الميزان التجاري بنحو 2.5%، أو ما نسبته 40.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المنتبأ به في العام 2018. ومن غير المتوقع أن يكون تأثير هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تأثيراً كبيراً على زيادة فرص العمل والتشغيل، حيث يتوقع استمرار ارتفاع معدلات البطالة في فلسطين لتصل حوالي 29.3% من إجمالي القوى العاملة في العام 2018.

تنبؤات التضخم



تشير تنبؤات سلطة النقد³ إلى مزيد من التباطؤ في وتيرة نمو الأسعار خلال العام 2018، ويتوقع أن لا يتجاوز معدل التضخم المتوقع على مستوى العام ككل نحو 0.1% في المتوسط، قريباً من مستوياته السابقة في العام 2017 البالغة 0.2%. وتأتي هذه التنبؤات في ظل التوقعات التي تشير بدورها إلى تباطؤ نمو كل من تكلفة الواردات، وأسعار الغذاء العالمية، اللذان يعتبران

المحددان الأساسيان للتضخم في فلسطين. حيث تم افتراض نمو الأول بنحو 1.9%، ونمو الثانية بوتيرة أقل (نحو 1.3%) خلال العام 2018.

³ تم الاعتماد في تنبؤات التضخم على نموذج خاص للتنبؤ بالتضخم (Inflation forecasting model)، يأخذ بعين الاعتبار تأثير العوامل الداخلية والخارجية على التضخم في فلسطين، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك (Co-integration Analysis) ومنهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). للمزيد حول هذه النماذج يرجى الاطلاع على أوراق العمل المنشورة على الموقع الإلكتروني لسلطة النقد www.pma.ps

(ه) تحليل المخاطر (الصددمات)

بعيداً عن الأخطاء الإحصائية التي قد تتجم عن استخدام النماذج الرياضية في عملية التنبؤ، يبقى عدم اليقين المرتبط بالعديد من العوامل يلوح في الأفق، خاصة وأن الاقتصاد الفلسطيني يعمل في ظل بيئة عالية المخاطر (داخلية وخارجية)، تعتبر مسؤولة عن العديد من الهزات والصددمات التي يمكن أن تؤثر في الأداء الاقتصادي، من خلال تأثيرها على أنماط الاستهلاك، وحركة التجارة والاستثمار. وفي هذا السياق، تبقى توقعات النمو المتنبأ بها من قبل سلطة النقد خلال العام 2018 عرضة لبعض الصدمات المحتملة الحدوث بدرجات متفاوتة، سواء كانت صدمات إيجابية أو سلبية، وتتعكس آثارها وتداعياتها في العديد من المؤشرات الرئيسية في الاقتصاد.

وبافتراض تعرض الاقتصاد إلى صدمة إيجابية (سيناريو متفائل، سيناريو المصالحة)، تتمثل في حدوث تحسن جدي في المسار السياسي والوضع الأمني ومفاوضات السلام والمصالحة الفلسطينية، وتسريع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، والشروع في تنفيذ بعض المشاريع الرئيسية والإجراءات الكفيلة بتحفيز الاقتصاد، بالتزامن مع رفع حالة الحصار والإغلاق عن قطاع غزة، إلى جانب تخفيف القيود على حرية حركة الأفراد والبضائع بشكل عام، وزيادة عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل. إضافة إلى زيادة وتيرة تدفقات أموال المانحين لدعم الموازنة ودعم الإنفاق التطويري، وزيادة تحويلات القطاع الخاص من الخارج عن معدلاتها السنوية.

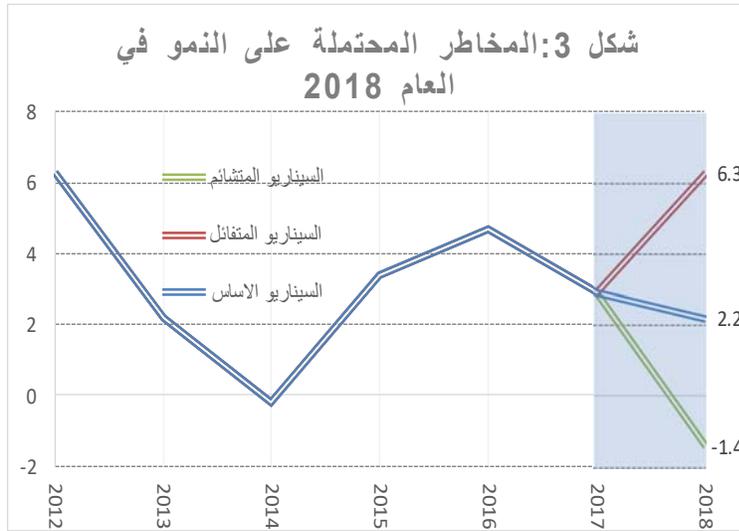
ففي ظل هذه الافتراضات، تشير تنبؤات سلطة النقد إلى أن الاقتصاد الفلسطيني سينمو بنسبة 6.3%، نتيجة للتنبؤ بنمو قطاع غزة بنحو 20%، ليرتفع بذلك الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 14,515 مليون دولار، بينما يزداد الدخل الفردي الحقيقي بنسبة 3.1%، ليبلغ 3030 دولار أمريكي. إلى جانب ذلك ستنمو القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة 9.5% لترتفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى 78.7%، وكذلك ستنمو القيمة المضافة للقطاع العام بنسبة 9.5% مع انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي بأسعار تكلفة عوامل الإنتاج إلى 21.3%. كما يتوقع أن يؤثر هذا السيناريو تأثيراً إيجابياً على معدلات البطالة، فتتخفف إلى حوالي 27.1% من إجمالي القوى العاملة، مقارنة مع 28.4% في العام 2017.

وفي ظل هذا السيناريو، يتوقع أيضاً أن ينمو الإنفاق الاستهلاكي الكلي بحوالي 5.8% (4% للاستهلاك الخاص، و12% للاستهلاك العام) وأن تنخفض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى 117.8%. وكذلك سينمو الإنفاق الاستثماري الكلي بحوالي 17% لتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 22.9%. كما تشير هذه التنبؤات إلى نمو الصادرات بحوالي 9.4%، مقابل نمو في الواردات بنحو 10.1%، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع

عجز الميزان التجاري بنحو 10.4%، أي إلى حوالي 40.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2018.

وعلى النقيض من هذا السيناريو، يبقى الاقتصاد أيضاً عرضاً لصدمة سلبية (سيناريو متشائم)، تتمثل في مزيد من التدهور في الأوضاع السياسية والأمنية، وتراجع عدد العمال الفلسطينيين في إسرائيل، وتشديد القيود على حركة الأفراد والبضائع وزيادة عدد أيام الإغلاق أمام العمال والتجارة، وتوقف إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب. بالإضافة إلى انخفاض حجم المنح والمساعدات من الدول المانحة لدعم الموازنة ودعم النفقات التطويرية، وتوقف عملية إعادة إعمار قطاع غزة.

ففي حال تعرض الاقتصاد لمثل هذه الصدمة، تنتبأ سلطة النقد بمزيد من التردّي في الأوضاع الاقتصادية، حيث سينكمش الاقتصاد بنسبة -1.4% (شكل 4)، لينخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 13,463 مليون دولار.



ويتوقع أن ينعكس ذلك على الدخل الفردي الحقيقي، ليتراجع بنسبة 3.6%، ولينخفض إلى حوالي 2,830 دولار أمريكي. ويتوقع أيضاً تراجع النمو في القيمة المضافة للقطاع الخاص بنسبة -3.2% خلال عام 2018 لتتخفص مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الانتاج إلى 78.1%. وكذلك سيتراجع

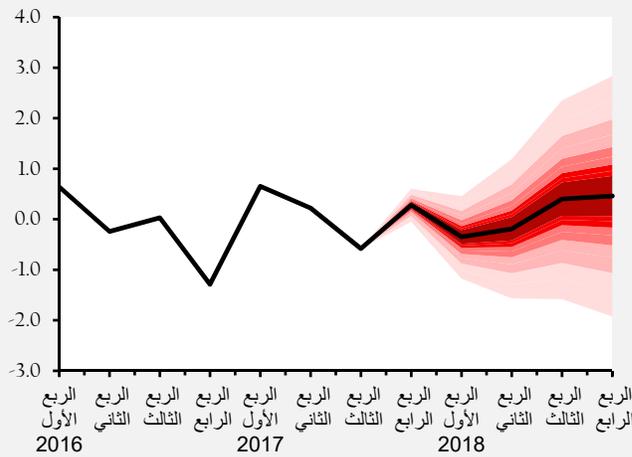
النمو في القيمة المضافة للقطاع العام بنسبة -1.9%، لتبلغ مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار تكلفة عوامل الانتاج ما نسبته 21.9%. كما يتوقع أن يؤثر هذا السيناريو تأثيراً سلبياً ملحوظاً على معدلات البطالة، بارتفاعها إلى حوالي 32.4% من إجمالي القوى العاملة في العام 2018.

وفي ظل هذا السيناريو، يتوقع أيضاً أن يتراجع الإنفاق الاستهلاك الكلي بحوالي -0.6% (-0.3% للاستهلاك الخاص، و-1.4% للاستهلاك العام) لتبلغ نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 119.4%. إلى جانب

تراجع الإنفاق الاستثماري الكلي بنحو -6.1% وانخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليشكل ما نسبته 19.8%.

وعلى مستوى القطاع الخارجي، تشير التنبؤات إلى تراجع الصادرات بحوالي -3.7%، مقابل تراجع الواردات بنحو -2.1%، الأمر الذي سيؤدي إلى تراجع عجز الميزان التجاري بنحو -1.4%، وبالتالي انخفاض عجز الميزان التجاري إلى حوالي 39.2% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتنبأ به في العام 2018.

شكل 4: المخاطر المحتملة على التضخم في العام 2018



أما بخصوص مخاطر التضخم، فترتبط بشكل أساسي بالتغيرات التي تطرأ على كل من الأسعار العالمية (خاصة الغذاء والمحروقات)، بالإضافة إلى التغيرات في معدل التضخم لدى الشركاء التجاريين لفلسطين، وعلى وجه التحديد إسرائيل. كما تعتمد مخاطر التضخم في فلسطين من جهة أخرى، على الصدمات الداخلية المحتملة التي يمكن أن تؤثر في حجم الطلب المحلي في فلسطين.

والشكل (5) يوضح المخاطر المحتملة على تنبؤات معدل التضخم في فلسطين خلال العام 2018. من الجدير بالذكر أن نطاق النتائج المحتملة واسع كما يبدو جلياً في الأشكال (4، 5)، مما يعكس بطبيعة الحال درجة عدم اليقين في التنبؤات بسبب المخاطر المحتملة الحدوث والمشار إليها سابقاً. وتوضّح الأشكال (4، 5) معدلات النمو ومعدلات التضخم المتوقعة بحسب أرجحية حدوثها. فعلى سبيل المثال، كلما كان اللون في الشكل (5) أكثر قتامة، ازدادت فرص تحقق معدل التضخم، والعكس إذا ما كان اللون أقل قتامة.

ملحق تنبؤات سلطة النقد في العام 2018

تنبؤات عام 2018			2017	2016	2015	2014	
السيناريو المتشائم (فشل المصالحة)	السيناريو المتفائل (نجاح المصالحة)	السيناريو الأساس	تقديرات*		بيانات فعلية		
معدل التغير السنوي (%)							
1.4-	6.3	2.2	2.9	4.7	3.4	0.2-	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
3.6-	3.1	0.3	0.4	2.1	0.4	3.1-	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي
3.2-	9.5	1.9	2.8	3.9	1.8	3.6-	القيمة المضافة للقطاع الخاص
1.9-	7.4	1.7	2.5	5.1	0.4	2.8	القيمة المضافة للقطاع العام
32.4	27.1	29.3	28.4	26.9	25.9	26.9	معدل البطالة
--	--	0.1	0.2	0.22-	1.43	1.7	معدل التضخم
0.6-	5.8	2.5	3.1	2.9	6.1	3.6	إجمالي الاستهلاك
1.4-	12.0	3.0	2.9	1.8	5.8	3.7	الاستهلاك العام
0.3-	4.0	2.4	3.2	3.3	6.2	3.5	الاستهلاك الخاص**
6.1-	17.0	0.7	1.2	4.8	9.5	13.9-	إجمالي الاستثمار
1.4-	10.4	2.5	3.5	0.6-	13.1	1.4	صافي الصادرات من السلع والخدمات***
3.7-	9.4	0.2-	1.4-	1.9	2.6	9.6	إجمالي الصادرات
2.1-	10.1	1.7	2.0	0.2	9.5	4.1	إجمالي الواردات
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)							
119.4	117.8	118.8	118.4	118.2	120.2	117.2	إجمالي الاستهلاك
26.3	27.7	26.5	26.3	26.3	27.1	26.5	الاستهلاك العام
93.1	90.1	92.3	92.1	91.9	93.2	90.7	الاستهلاك الخاص
19.8	22.9	20.5	20.8	21.1	21.1	19.9	إجمالي الاستثمار
39.2-	40.7-	39.3-	39.2-	39.0-	41.1-	37.5-	صافي الصادرات من السلع والخدمات
16.8	17.7	16.8	17.2	18.0	18.5	18.6	إجمالي الصادرات
56.0	58.4	56.1	56.4	56.9	59.5	56.2	إجمالي الواردات
بنود تذكيرية							
13,463	14,515	13,955	13,655	13,270	12,673	12,253	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دولار) ****
2830	3030	2943	2935	2923	2864	2852	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (دولار)
--	--	3.5	3.5	3.84	3.88	3.58	سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الشيكل

* تقديرات فريق البحث في سلطة النقد.

** تشمل إنفاق المؤسسات غير الهادفة للربح وتخدم الأسر المعيشية.

*** الإشارة السالبة تعني تراجع في عجز الميزان التجاري

**** سنة الأساس 2015

